IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/830
١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وردت من وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا بشأن التعاون الدولي من جانب الاتحاد الأوروبي دعماً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية

تلقّت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وردت من وفد الاتحاد الأوروبي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أرفقت بها ورقة معلومات حول التعاون الدولي من جانب الاتحاد الأوروبي دعماً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبناءً على الطلب الوارد في تلك الرسالة، يعمَّم طيه نص المذكرة الشفوية وملحقها لإعلام الدول الأعضاء.

الاتحاد الأوروبي
وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا

DEL VIE/2011/D/00147

مذكرة شفوية

يهدي وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا تحياته إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفه أن يرفق طيّه ورقة معلومات بشأن التعاون الدولي من جانب الاتحاد الأوروبي دعماً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وسيكون وفد الاتحاد الأوروبي ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه المذكرة الشفوية وملحقها كوثيقة إعلامية من أجل إطلاع الدول الأعضاء في الوكالة على هذه المعلومات.

ويغتنم وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية هذه الفرصة كي يعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسمى آيات تقديره.

فيينا، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

[توقيع]

[ختم]

الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

التعاون الدولي من جانب الاتحاد الأوروبي
دعماً للاستخدامات السلمية للطاقة النووية

ورقة معلومات

مقدِّمة

يشكل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مجتمعين، أكبر مانحي المساعدات الأجنبية على الإطلاق في العالم. وعلى مدى عشرين عاماً، شملت المساعدات الخارجية التي قدّمها الاتحاد الأوروبي مساعداتٍ مخصصة لكفالة الاستخدام المأمون والآمن للطاقة النووية في بلدان أخرى. وقد أُنفِقت مبالغ طائلة باليورو تقدَّر قيمتها بمئات الملايين ضمن إطار هذه البرامج للمساعدة الخارجية في ميدان الاستخدام المأمون والآمن للطاقة النووية، بما في ذلك فيما مضى من خلال برامج سابقة (برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد (PHARE) وبرنامج المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة وجورجيا (TACIS). ويرد فيما يلي وصف أكثر تفصيلاً للأنشطة المموّلة بواسطة الأدوات الجديدة المعتمدة خلال الدورة المالية الحالية للاتحاد الأوروبي (٢٠٠٧–٢٠١٣).

السياسة العامة

يستخدم الاتحاد الأوروبي أدواته المالية المتنوعة لدعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مختلف أنحاء العالم. وهو يقوم بذلك من خلال دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعبر علاقات التعاون الثنائي المباشر مع بلدان أخرى. ويتم توفير الاعتمادات المالية الخاصة بالاتحاد الأوروبي طبقاً لبنود مواضيعية ومن خلال أدوات مالية، ولا تخصَّص بالأحرى لأي مبادرات دولية بعينها. وتدعم هذه الأدوات أهداف أنشطة التعاون الدولي التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في ميادين الأمان النووي والأمن النووي والضمانات والبحوث، مع كفالة التساوق مع أهداف استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٣ المناهِضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولا تقل القيمة الإجمالية لاعتمادات الاتحاد الأوروبي المخصصة لهذه الأنشطة عن ١٥٠ مليون يورو في السنة. ويشمل هذا المبلغ مشاريع تنفَّذ من خلال صندوق التعاون التقني التابع للوكالة. ويحتل الاتحاد الأوروبي، بفضل ما تقدمه دوله الأعضاء من مساهمات، المرتبة الثانية من حيث ضخامة المساهمات المالية المقدّمة للصندوق.

وفيما يلي أهم أدوات الاتحاد الأوروبي وبرامجه وأنشطته المالية المستخدمة حالياً لدعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية:

أداة الاتحاد الأوروبي للتعاون في ميدان الأمان النووي

يُتوقع، من خلال أداة الاتحاد الأوروبي للتعاون في ميدان الأمان النووي، التعهُّد بتقديم مبلغ يصل إلى ٥٢٤ مليون يورو خلال الفترة المالية ٢٠٠٧–٢٠١٣. والبرامج المموّلة في إطار هذه الأداة تتيح التعاونِ بشأن القضايا الرقابية النووية، والأمان التشغيلي، وأمان التصميم، والتصرف في النفايات المشعة والإخراج من الخدمة، والتأهب للطوارئ خارج الموقع، والضمانات. وبالتالي، فإنها تساعد بلداناً أخرى على إرساء الأُطُر

والمنهجيات الخاصة بالتنفيذ المأمون للأنشطة النووية السلمية. وتشمل المناطق الجغرافية ذات الأولوية بموجب الاستراتيجية المنقّحة للفترة ٢٠١٠–٢٠١٣ بلدان رابطة الدول المستقلة، وبلداناً لديها برامج نووية قائمة في آسيا وأمريكا اللاتينية، كما تشمل بلداناً تستهل برامج للقوى النووية أو تحتاج إلى معالجة مسائل خاصة بالنفايات المشعة، لاسيما في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وتتيح الأداة أيضاً تقديم مساهمات إلى صناديق دولية، لاسيما تلك المتعلقة بتشرنوبل.

وفي ما يخص التعاون مع الوكالة، تم في الفترة الأخيرة استكمال مشروع أول منفّذ في إطار الأداة، وهو المشروع المشترك بين المفوضية الأوروبية والوكالة وأوكرانيا بشأن تقييم أمان محطات القوى النووية الأوكرانية. كما استُهِلت مع الوكالة مجموعتان من المشاريع (بقيمة ٦,٥ مليون يورو في عام ٢٠٠٩ و٤,٥ مليون يورو في عام ٢٠١٠). وقد خُصِّص مبلغ يناهز ١٠ ملايين يورو لتنفيذ مشاريع جديدة مشتركة مع الوكالة خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣. ويشمل التعاون مع الوكالة مشاريع ترمي إلى المساعدة في إرساء البنى الأساسية الرقابية في بلدان ناشئة جديدة اتخّذت قرارها بالفعل بتطوير استخدام برنامجٍ للطاقة النووية، أو توشك على ذلك. ويجري تنفيذ هذا التعاون جزئياً من خلال صندوق التعاون التقني التابع للوكالة. ويتّسع نطاقه ليتعدّى الجوار المباشر للاتحاد الأوروبي بحيث يدعم أنشطةً من قبيل المساهمة في مبادرات الوكالة الأوسع نطاقاً في ميدان استصلاح مناجم اليورانيوم في آسيا الوسطى، و"شبكة الأمان النووي الآسيوية"، ومشاريع في أمريكا اللاتينية.

أداة الاتحاد الأوروبي للمساعدة قبل الانضمام

في إطار أداة المساعدة قبل الانضمام، يقدّم الاتحاد الأوروبي المساعدة في مجالي الأمان والأمن النوويين، ويدعم مشاريع محدّدة تتناول احتياجات البلدان المرشّحة وتلك التي يُحتمَل أن تترشّح للانضمام إلى الاتحاد. وفيما يتعلق بالتعاون مع بلدان أخرى من خلال الوكالة، يُتوقَّع أن يرتفع حجم العقود المبرمة بموجب هذه الأداة ليتجاوز مبلغ ٢١ مليون يورو في عام ٢٠١١. وتُستخدَم هذه العقود، وستظل تُستخدَم، لتمويل عدد من المشاريع المشتركة، بما فيها برنامج إقليمي في غرب البلقان يرمي إلى تحسين البيئة الرقابية. ومن المشاريع المهمة المموَّلة، نذكر "برنامج وقف التشغيل النووي لمفاعل فينتشا"، المصمَّم لتأمين الوقود المستهلك من مفاعل فينتشا البحثي في صربيا وإعادته إلى الاتحاد الروسي. ويحظى هذا المشروع أيضاً بدعم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

أداة الاتحاد الأوروبي للاستقرار

تخصِّص أداة الاستقرار ما يناهز ٣٠٠ مليون يورو للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على مدى الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٣. وفي حين أن معظم المشاريع لم تصمَّم على نحو يميِّز بين الجوانب الإشعاعية والنووية من جهة والنواحي الكيميائية والبيولوجية من جهة أخرى، فإن بعض المشاريع الفردية يركّز على الاتجار غير المشروع بالمواد النووية أو على تقاسم المعلومات بشأن الحوادث الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية، علماً بأن الحوادث النووية تستلزم مشاركة الوكالة أيضاً. وضمن إطار أداة الاستقرار، تم تعيين جملة من أنشطة التعاون مع الوكالة، بما فيها ما يلي:

'١' توفير الدعم لإنشاء مصرف لوقود اليورانيوم الضعيف الإثراء تحت رعاية الوكالة. ويمكن أن يشمل التمويل ما يصل إلى ٢٠ مليون يورو من أداة الاستقرار ويتوقع أن يتم تقديمه في الفترة ٢٠١١–٢٠١٢. ومن المزمع تقديم مساهمة إضافية بقيمة تصل إلى ٥ ملايين يورو بموجب قرار صادر عن الاتحاد الأوروبي في إطار السياسات الخارجية والأمنية المشتركة؛

'٢' دعم تشييد مختبر ضمانات جديد تابع للوكالة لأغراض تحليل المواد النووية (يُتوقع تحويل ٥ ملايين يورو في عام ٢٠١١).

'٣' ترمي مبادرة مراكز الامتياز المعنية بالمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية إلى العمل مع بلدان أخرى، على الصعيدين الوطني والإقليمي، من أجل تطوير القدرات المؤسسية اللازمة لمكافحة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ويمكن أن يكون منشأ المخاطر إجرامياً (انتشار وسرقة وتخريب وحالات اتجار غير مشروع) أو عرَضياً (كوارث صناعية، لاسيما الكوارث الكيميائية أو النووية، ومعالجة النفايات، والنقل) أو طبيعياً (الأوبئة بشكل رئيسي). وسيتم تخصيص ما يناهز ١٠٠ مليون يورو للمبادرة خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٣. وتتناول المراكز المسائل القانونية والرقابية والتقنية ومسائل الإنفاذ والتحكم ذات الصلة بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وسيتم، في كل إقليم، استحداث أو تدعيم مجموعة من شبكات الخبراء لتبادل أفضل الممارسات، واستعراض القوانين واللوائح، وتنمية القدرات التقنية في المواضيع المذكورة أعلاه. وسيجري السعي، حسب الاقتضاء، للحصول على الخبرات الدولية مثل تلك المتوفرة لدى الوكالة أو منظمة الصحة العالمية أو غيرهما.

ويبقى الاتحاد الأوروبي من المساهمين المهمين في الشراكة العالمية لمجموعة الثماني لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وهو يخطط، في إطار أداة الاستقرار، لإنفاق ما يقارب ٣٠٠ مليون يورو مع بلدان أخرى مختلفة للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٣. وأنشطة الشراكة العالمية لمجموعة الثماني، نظراً لكونها مكملة للبرامج المعنية بالأمان النووي ضمن إطار أداة التعاون في ميدان الأمان النووي وأداة المساعدة قبل الانضمام، يُتوقع أن تشمل المساعدة في ميدان الأمن النووي، وإشراك العلماء ذوي الصلة، ووضع الضوابط على الصادرات، ورصد الحدود، ومسائل التمويل غير المشروع، والأمان الحيوي، والأمن الحيوي، وعلى وجه أكثر عموماً، الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية.

قرارات الاتحاد الأوروبي في إطار السياسات الخارجية والأمنية المشتركة دعماً للأمن النووي

من خلال خمسة قرارات صادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، تم توفير ما مجموعه ٣١,٣ مليون يورو ليصبح الاتحاد الأوروبي، بفضل المساهمات الثنائية التي تقدّمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أكبر جهة مانحة لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة. ويُستخدم هذا الصندوق لجملة أغراض منها دعم تنفيذ خطة الأمن النووي التابعة للوكالة من خلال مكتب الوكالة المعني بالأمن النووي. وتعتمد الخطة على صكوك قانونية واتفاقات دولية قائمة ترمي إلى مساعدة الدول على تعزيز أمنها النووي، ويشكل ذلك دعامة جوهرية من دعائم الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وترمي المساهمات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لصندوق الأمن النووي إلى استحداث بيئة مؤاتية للاستخدامات السلمية للتكنولوجيا والتطبيقات النووية. وقد استُخدمت هذه المساهمات لدعم مشاريع الوكالة في ميدان المساعدة التي تهدف إلى تعزيز أمن المواد النووية والمشعة في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة البحر المتوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتشمل المساعدة مجالات مثل المساعدة التشريعية والرقابية لتنفيذ التزامات الدول بمقتضى اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية المعقودة مع الوكالة، وتعزيز الحماية المادية للمواد النووية والإشعاعية، وتدعيم قدرات الدول في الكشف عن حالات الاتجار غير المشروع والتصدّي لها.

وقد وافق المجلس، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على قرار خامس صادر عن مجلس السياسات الخارجية والأمنية المشتركة التابع للاتحاد الأوروبي يقضي بتوسيع النطاق الجغرافي لدعم الاتحاد الأوروبي المقدم إلى صندوق الأمن النووي بمبلغ ٩,٩٦ مليون يورو، ويجري العمل حالياً على تنفيذ هذا القرار.

الدعم التقني الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي للوكالة

تضع الوكالة برنامجها التقني والعلمي على أساس المساهمات الواردة من برامج الدعم الخاصة بالدول الأعضاء. وفي ميدان الضمانات النووية، استُهل في عام ١٩٨١ برنامج المفوضية الأوروبية للدعم التعاوني المقدّم للوكالة. ويُنفَّذ هذا البرنامج بواسطة مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية ومعاهده القائمة في كلٍّ من إيسبرا بإيطاليا، وغيل ببلجيكا، وكارلسروهي بألمانيا. ويحتل برنامج المفوضية الأوروبية للدعم التعاوني حالياً المرتبة الثانية، من حيث عدد المهام الفاعلة، ضمن ما مجموعه ٢١ برنامجاً من برامج الدعم الخاصة بالدول الأعضاء في الوكالة. ويزوّد البرنامج الوكالة بالتكنولوجيا والخبرات، فضلاً عن التدريب في مجالات تقنية عدة مرتبطة بالتنفيذ الفعال لتدابير التحقق المتصلة بالضمانات، بما في ذلك الكشف عن المواد والأنشطة والمرافق غير المعلنة. وفي ميدان مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، يقدم مركز البحوث المشترك الدعم للوكالة في مجالات الكشف وبحوث الأدلة الجنائية النووية عن طريق توفير الخبرات التقنية وتنظيم الدورات التدريبية لضباط الجمارك والخبراء من الدول الأعضاء في الوكالة. وسيعمل مركز البحوث المشترك مع الوكالة على تحسين قاعدة بيانات الوكالة بشأن الاتجار غير المشروع وفقاً لتوصيات خطة عمل الاتحاد الأوروبي المعنية بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ويجري بانتظام تنسيق الأنشطة في مجالي بحوث الأدلة الجنائية والكشف، مع الوكالة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، في إطار الفريق العامل الدولي المعني بالتهريب النووي وفي إطار الفريق العامل المعني برصد الحدود. ويشارك مركز البحوث المشترك في رئاسة هذين الفريقين.

ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً على تيسير مهام التحقق التي تنفّذها الوكالة داخل الاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي نظام ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (اليوراتوم) دور النظام الإقليمي لحصر المواد النووية والتحكم فيها. وتساهم المفوضية الأوروبية أيضاً، من خلال تقاسم معارفها المتصلة بالضمانات، في تطوير منهجيات الوكالة ومعداتها ومرافقها.

برنامج اليوراتوم الإطاري السابع للبحث والتدريب النوويين

يقوم برنامج اليوراتوم الإطاري السابع التابع للاتحاد الأوروبي (٢٠٠٧–٢٠١١) حالياً بدعم أنشطة بحثية محدّدة تدخل ضمن إطار اتفاقات التعاون النووي المعقودة مع بلدان أخرى ناشئة، وضمن إطار المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات. وحتى اليوم، استفادت من هذا الدعم بلدانٌ مثل الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وأوكرانيا والبرازيل والصين وكازاخستان وكوريا الجنوبية والهند. وقد اتفق مجلس الاتحاد الأوروبي على اعتماد نهج عام لتمديد برنامج اليوراتوم الإطاري السابع للبحث والتدريب النوويين (٢٠١٢–٢٠١٣).

اتفاقات التعاون النووي المعقودة مع بلدان أخرى

أجرى اليوراتوم (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) مفاوضات بشأن عقد اتفاقات تعاون مرتبطة بالمجال النووي مع البلدان الأخرى التالية: الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وأوزبكستان وأوكرانيا والبرازيل وجمهورية كوريا وسويسرا والصين وكازاخستان وكندا والهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل هذه الاتفاقات مسائل متنوعة، بما فيها التجارة النووية، وأنشطة البحوث (الأمان النووي والبحوث النووية والبحوث في ميدان طاقة الاندماج)، فضلاً عن أنشطة أخرى تدعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.